

ولعلكم تلاحظون في موطأ الإمام مالك ، وفي مصنف عبد الرزاق ، وفي مصنف ابن أبي شيبة . هذه الطريقة هي التي كانت سلكت في ذلك العصر ، إلى أن جاءت سنة مائتين للهجرة . ابتداء العلماء يركزون على فرز الأحاديث عن الآثار الواردة عن الصحابة . رضي الله تعالى عنهم . فبعضهم رأى أن هناك ما يسهل حفظ تلك الأحاديث ، وذلك بجمع أحاديث الصحابي في موضع واحد غير مرتبة ، وهذا يسهل الحفظ ، لأن الإسناد يتكرر ، والمتون مختلفة .

فإذن سيركز على حفظ المتون ، والإسناد تقريباً واحد ، وإن اختلف فيختلف في بعض الطبقات ، أما طبقة الصحابة فهذا يقل فيه الحفظ الى حد كبير ، وتتلوه طبقة التابعين ، وربما كان التابعي أكثر من صحابي معين ، ولذلك يريح الحافظ نفسه من حفظ هذا الإسناد في الطبقة العليا ، فالصحابي والتابعي يتكرر معه في أحاديث عدة ، وربما أيضاً نزل الى طبقة أتباع التابعين .

فإذا الاختلاف يكون أكثر في طبقة المشايخ (مشايخ أولئك المصنفين) ثم في طبقة مشايخهم أيضاً . لكن هذا النوع من التصنيف وهو الذي يسمى (المسانيد) ، كان فيه شيء من الصعوبة على طلبة العلم ، وأيضاً كان المقصود منه حفظ السنة مجردة عن التفقه ، فرأى بعض الأئمة أن يسلك مسلكاً آخر في التصنيف مع التركيز على الأحاديث المرفوعة ، فرأوا أفراد أحاديث النبي صلي اله عليه وسلم وفرزها عن آثار الصحابة رضي الله عنهم والآثار الواردة عن التابعين ، ثم ترتيب هذه الأحاديث على الموضوعات الفقهية . الإمام البخاري رحمه الله تعالى .

...ومن هؤلاء الإمام البخاري رحمه الله تعالى . ولكن كان هذا المسلك يمكن أن يجمع أحاديث النبي صلي الله عليه وسلم الواردة عنه بأسانيد صحيحة ثابتة إلى جانب تلك الأحاديث التي لم ترد بتلك الأسانيد الصحيحة . فالبخاري سلك أيضاً المسلك الثاني وهو أن يفرد أحاديث النبي صلي الله عليه وسلم الصحيحة عن ما سواها ، وكان لذلك سبب وهو : أنه كان جالساً في مجلس شيخه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه . وكانت النفوس آنذاك تتشوف الى هذه النقطة التي أشرنا إليها ، زهي فرز صحيح سنة النبي صلي الله عليه وسلم عن ما عداها . فربما كان هناك شيء من التذاكر لهذه المسألة : من ينهض بهذه المهمة ؟

فتكلم إسحاق في مجلسه بهذا الكلام . فقال : لو أفردتم صحيح سنة النبي صلي الله عليه وسلم بالتصنيف كان البخاري . رحمه الله . قد وقع ذلك من نفسه قبل ذلك ، ورأى في ذلك رؤياً ، رأى أنه أمام النبي صلي الله عليه وسلم وببده مروحة وهو يذب الذباب عن وجه النبي صلي الله عليه وسلم فذكر ذلك لأحد المعبرين ، فعبرها له بأنه يذب الكذب عن سنة النبي صلي الله عليه وسلم فلما ذكر شيخه إسحاق بن راهويه هذا الكلام قوي عزم البخاري . رحمه الله تعالى . في هذه المسألة ونشط في التصنيف .

وكان . رحمه الله . بلغ من الحفظ والإتقان درجة حسد عليها في عصره ، وكانت ولادته . رحمه الله . في سنة أربع وتسعين ومائة ، وذلك في الثالث عشر من شهر شوال في تلك السنة ، وبالتحديد في يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة .

وابتداً يسمع الأحاديث على المشايخ الذي غلظ عليه العبارة شيخه هذا واسكته ، فأصر البخاري على مراجعة هذا الشيخ لأصوله . فدخل الشيخ ورأى الحديث ، ثم جاء للبخاري وقال : كيف هو ؟ قال : إنما هو سفيان عن الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم وهو النخعي ، فأبو الزبير الذي هو محمد بن يونس بن تادرس لا يروي عن إبراهيم . فأخذ شيخه هذا يصلح كتابة مما أملاه عليه البخاري .

لما سئل البخاري . رحمه الله . عن عمره آنذاك حينما رد على شيخه كم كان ؟ أجاب بأن عمره كان إحدى عشرة سنة .

وهذا السن بلا شك أنه يهياً للإنسان أن يصل إلى هذه الدرجة إلا أن يكون نابغاً . وهكذا كان . رحمه الله تعالى . بل إنه لا يكاد ترك بلداً من البلدان لم يرحل إليها في طلب العلم ، ولكنه حينما كان يجلس عند الشيوخ لم يكن يكتب ، وكان بعض الطلبة ربما انتقده على هذا الصنيع ، فإذا رآهم يلحون عليه حتي إنهم في بعض الأحيان يصلحون كتبهم من حفظ البخاري .

وهو الذي يقول عن نفسه " رب حديث سمعته في البصرة وكتبته بالشام " .

لا يتفرغ للكتابة إلا بعد مدة مديدة فهو يحفظ ثم يترك الكتابة بعد ذلك ، وربما أجل الكتابة إلى أن يصل إلى بلده " بخارى " . ن في بلده ، وأخذ يرد عليهم ، وينتقد الأخطاء في سن مبكر ، حتي إنه يذكر عن نفسه . رحمه الله . أنه كان عند شيخ له يقال له : الداخلي ، فذكر الداخلي إسناداً . عن سفيان أو عن أبي الزبير عن إبراهيم . فقال البخاري : هذا خطأ ، أو الزبير لا يروي عن إبراهيم .